بسم الله الرحمن الرحيم

التنظيمات الشعبية القاعدية فى الحكم المحلى
ودورها فى ترقية الخدمات وتحقيق التنمية المحلية

إعداد: د. صلاح الدين بابكر محمد

(1) مقدمة: بداية من المهم الإشارة إلى أن الهدف الأساسى لهذه الورقة ، هو توضيح أهمية المشاركة الشعبية الفعالة للتنظيمات واللجان الشعبية القاعدية بالمحليات ، ودورها فى تجويد الأداء التنفيذى بالمحليات. لذلك تبدأ الورقة بتعريف القارئ الكريم بالتنظيمات الشعبية القاعدية فى الحكم المحلى بالسودان (منذ نشأته فى فى عام 1937م ، وحتى الآن (مايو 2021م). وتوضح الأدوار التى يمكن أن تلعبها تلك التنظيمات الشعبية فى ترقية الخدمات وتحقيق التنمية المحلية. وتتضمن الورقة شرحا لبعض المفاهيم والعبارات التى يتكرر إستخدامها فى كتابات المختصين ، وفى أدبيات الحكم المحلى. ويشمل ذلك توضيح مفاهيم الحكم المحلى وأهدافه ومقومات نجاحه. وتعريفا للمحلية وللوحدات الإدارية التابعة لها ، والإدارات العامة التى تتكون منها المحلية ، وإختصاصات ومهام كل إدارة ، ودورها فى تقديم الخدمات وتحقيق التنمية المحلية. كما تشرح الورقة ما هو المقصود بالجهاز الشعبى والجهاز التنفيذى بالمحلية ، ومما يتكون كل منهما ، وما هى أهم سلطات وإختصاصات كل من الجهازين. كما توضح الورقة ما المقصود بالمشاركة الشعبية فى الحكم المحلى ، وأهميتها ، ودورها فى التخطيط للخدمات والتنمية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك تشرح الورقة بالتفصيل كيفية تكوين (لجان التغيير والخدمات) حسب نصوص القانون ، وما هى مهامها وإختصاصاتها ؟ وما هى علاقتها بالمجلس التشريعى للمحلية ، وبالجهاز التنفيذى بالمحلية؟. وتتضمن الورقة (فى نهايتها) مقترحات لبعض المبادرات والأدوار التى يمكن أن تقوم بها (لجان التغيير والخدمات) الحالية ، لمساندة جهود المحليات فى ترقية الخدمات ،وتحقيق التنمية المحلية.

(2) تعريف بالحكم المحلى يتفق معظم خبراء اللامركزية والمختصين على تعريف الحكم المحلى بأنه نظام من نظم الحكم والادارة ، لإدارة شئون المجتمعات المحلية ، تكون السلطة الحاكمة فيه مجالس منتخبة تمثل الإرادة الشعبية ، تخول لها سلطات بالقانون ، وتخصص لها موارد مالية كافية ، وكوادر بشرية متخصصة ، لإدارة شئون المجتمعات المحلية ، وتقديم الخدمات ، وتحقيق التنمية المحلية ، فى إطار السياسة الكلية للدولة (وسياسات والولاية فى الدول الفدرالية).[1]

(3) اهداف الحكم المحلى: يمكن تصنيف أهداف الحكم المحلى (حسب التجارب العالمية الناجحة) ، على النحو الاتى:

أ. أهداف سياسية: الحكم المحلى يعتبر من أهم آليات العمل السياسى ،إذ يمكن من خلاله ، لأى نظام حاكم أن يحقق مكاسب سياسية كبيرة (إذا ما تم توفير مقومات النجاح للمحليات) ، وبالمقابل فإن إهمال الحكم المحلى وعدم توفير مقومات نجاحه ، يمكن ان يؤدى الى خسائر سياسية فادحة ، ,من بين الأهداف السياسية للحكم المحلى ما يلى: [2]

1. تحقيق ديمقراطية الحُكم ، بتوسيع باب المشاركة الشعبية للمواطنين ، لإدارة شئونهم المحلية بأنفسهم.
2. تحقيق رضا المجتمعات المحلية ، بتوفير إحتياجاتهم من الخدمات ، وإشباع تطلعاتهم نحو حياة أفضل.
3. تدريب القيادات المحلية للمشاركة في العمل العام ، والتدرج للعمل فى مستويات الحكم الأعلى.
4. تعزيز التعاون والشراكة بين المجتمع المحلى والدولة (بمشاركة ومساهمة المواطنين في تطوير مجتمعاتهم المحلية).

ب. أهداف إدارية: يهدف الحكم المحلى إلى تحقيق أهداف إدارية مهمة ، من بينها ما يلى:

1. رفع كفاءة وفعالية الإدارة الحكومية فى أداء مهامها بالمحلية.
2. تبسيط الإجراءات ، و ضمان سرعة إتخاذ القرار (بنقل السلطة للمستوى المحلّي).
3. تنسيق الجهد الشعبي المحلّي ، ليتكامل مع جهود المؤسسات الحكومية الرسمية.

ج. أهداف إقتصادية: يلعب الحكم المحلى أدوارا كبيرة فى تحقيق أهداف إقتصادية إستراتيجية للدولة ، أهمها ما يلى:

---

1 . Mohamed Salih, Galabawi," Local Government and Politics in Sudan", Khartoum University Press, 1974.

2 . Maw hood, Philip," Local Government in the Third World", University of Birmingham, 1973.

1. خفض الانفاق الحكومى بمساهمة القطاع الخاص ، والجهد الشعبى فى تمويل الخدمات و التنمية المحلية.
2. تحقيق التنمية المتوازنة ، وعدالة توزيع مشروعات الخدمات والتنمية ، بين كل أقاليم الدولة.

د. أهداف إجتماعية: من أهم الأهداف الإجتماعية للحكم المحلى ما يلى:

1. رفع درجة الوعي بين المواطنين بحقوقهم وواجباتهم نحو المجتمع المحلّي والوطن.
2. تعزيز الوحدة الوطنية وبناء الأمة ، عن طريق تزكية الشعور بالإنتماء للوطن والمجتمع المحلي (بدلا عن القبيلة).
3. تحقيق التعايش السلمى فى المجتمع المحلى ، ونبذ العنصرية والولاءات القبلية ، وتقوية النسيج الإجتماعي.

هـ. أهداف وأدوار أمنية: Security Roles أهم الأهداف الأمنية للحكم المحلى تشمل:

1. تحقيق الأمن والإستقرار فى المجتمعات المحلية ، بتعزيز التعايش السلمى بين مكونات المجتمعات المحلية.
2. درء وتسوية النزاعات القبلية ومعالجة مسبباتها ، المصالحات وتسوية النزاعات .
3. متابعة ورصد المهددات الأمنية المحلية والتبليغ عنها للجهات المختصة.

(4) المقومات الاساسية لنجاح الحكم المحلى؟ يتفق أغلب خبراء اللامركزية والحكم المحلى على ان هناك مجموعة من المقومات الاساسية التى تلعب دورا كبيرا فى نجاح المحليات ، وهى عبارة عن حزمة (متكاملة ومتآزرة).[3] وغياب اى منها يقلل من فرص نجاح المحليات) . وأهم هذه المقومات ما يلى:

1. وجود وزارة للحكم المحلى ، تشرف وتعمل على رعايته ، وتطوير الأداء فى وحداته المختلفة ، وتوفر له الحماية من تغول مستويات الحكم الأخرى على سلطاته ، وموارده المالية ، ويكون الوزير مسائلا أمام البرلمان.
2. الشرعية القانونية ، وتعنى أن تنشأ المحليات بالقانون وليس بقرار إدارى ، وتعنى أن ينظم عمل الحكم المحلى بقانون.
3. أن تنشأ المحليات فى رقعة جغرافية محددة ، تتوفر فيها مصادر ايرادات مناسبة ، وبها عدد مناسب من السكان.
4. أن تكون المحلية مسئولة عن تقديم خدمات متعدّدة ومتنوعة ، وليس خدمة واحدة ، او عدد محدود من الخدمات.
5. أن يكون للمحلية مجلس منتخب ، يمثل الإرادة الشعبية للمجتمع المحلى (ويتمتع برضا المجتمع المحلى).
6. أن يكون المجلس المنتخب هوالسلطة الحاكمة فى المحلية ، بحكم تمثيله للارادة الشعبية للمواطنين.
7. أن يكون للمحلية شخصية إعتبارية (بحيث تقاضى وتقاضى بإسمها) .
8. أن تكون للمحلية والمجلس سلطات كافية (مخولة بالقانون) تمكنهما من إدارة الشئون المحلية ، وان تكون سلطات المجلس غير مقيدة ، وألا تخضع لتدخلات مخلة من مستويات السلطة الاعلى (لكن من المهم ايضا ، ان يتم ضبط ممارسة هذه السلطات ، لتكون في إطار السياسات الكلية للدولة) .
9. **الاستقلال المالى للحكم المحلى :** وهو من اهم مقومات نجاح الحكم المحلى ، وهذا يتطلب توفرت الشروط الاتية :
   أ. أن تخول للمجلس سلطة إصدار واجازة الاوامر المحلية.
   ب. أن تخول للمجلس سلطة فرض الضرائب والرسوم فى حدود سلطاته القانونية (ووفق السياسات الكلية للدولة) .
   ت. أن تخول للمجلس سلطة إجازة خطة الخدمات والتنمية المحلية ، وسلطة إجازة الموازنة السنوية للمحلية.
   ث. ان ينص القانون على الحق القانونى للمحليات ، لتحصيل مواردها الواردة فى القانون ، وتوريدها لخزينة المحلية.
   ج. ان يكفل القانون للمحليات حق التعاقد ، وتملك الاراضى والعقارات ، و الاستثمار لتنمية وتطوير مواردها المالية.
   د. ان يكفل القانون للمحليات حق الاقتراض لتمويل مشروعات البنية التحتية ، وتنمية مواردها المالية والبشرية .
10. أن يكون للمجلس سلطة مراقبة اداء الجهاز التنفيذى بالمحلية (فى حدود إختصاصاته القانونية).
11. المشاركة الشعبية الفعالة ، وهى لا تعنى فقط وجود المجلس منتخب ، فهو احد مطلوبات المشاركة الشعبية .
12. ان تخصص للمحليات الموارد المالية الكافية ، بالقدر الذى يحقق التوازن بين إيراداته ومصروفاته ، ويمكن المجلس (والجهاز التنفيذى بالمحلية) ،من ممارسة سلطاتهم وتنفيذ قراراتهم ، وترقية الخدمات ، وتحقيق التنمية المحلية بكفاءة وفعالية.
13. ان يخصص للمحليات الفقيرة ، الدعم المالى اللازم ، بالقدر الذى يحقق التوازن بين ايراداتها ومصروفاتهاالحقيقية.
14. أن تتوفر للمحليات الكوادر البشرية المؤهلة الكافية فى كل إدارات المحلية.
15. ان يحدد القانون رئيس الجهاز التنفيذى وامين خزينة بالمحلية ، وذلك لأغراض الرقابة والضبط الادارى والمالى.
16. من أهم عوامل نجاح الحكم المحلى وجود القيادة المهنية المتخصصة.
17. تكامل الادوار بين الجهازين الشعبى والتنفيذى بالمحلية.

---

3 . John, Howell," Local Government and Politics in Sudan", Khartoum University Press, 1974.

18. تطبيق مبادئ الحكم الراشد فى الحكم المحلى. وأهمها المشاركة . سيادة حكم القانون. الشفافية .المسائلة . المحاسبة . الكفاءة والفعالية . العدالة والمساواة . التوفيق . الإستجابة . الرؤية الاستراتيجية . ومحاربة الفساد.
19. وجود قانون للحكم المحلى ينظم إنشاء ودمج وإلغاء المحليات ، ويحكم قسمة الموارد المالية بين المحليات ومستويات الحكم الأخرى ، ويضبط العلاقات بينها وبين مؤسسات الدولة الأخرى ، وينظم عمل المجالس والمحليات ، ويضمن توفر المقومات الأساسية لنجاح المحليات ، فى أداء مهامها واجباتها بكفاءة وفعالية.

(5) الحكم المحلى أهم آليات العمل السياسى . **لماذا؟** يعتبر الحكم المحلى من أهم آليات العمل السياسى على الإطلاق ، وبالمقابل تعتبر المحليات من أهم مستويات العمل السياسى . السؤال المنطقى هنا: كيف ولماذا؟ للإجابة على هذا السؤال ، نقول أنه إذا توفرت للمحليات كل مقومات النجاح ، فإنها يمكن ان تحقق مكاسب سياسية كبيرة لأى نظام حكم ، وذلك بتقديم خدمات وتنمية ممتازة ، تجد الرضا من كل مكونات المجتمع المحلى ، وهذا يعنى كسب سياسى كبير لأى نظام حاكم. وبالمقابل ، ، يمكن ان يكون للمحليات دورا سياسيا سلبيا ، إذا لم نوفر للمحليات مقومات النجاح المطلوبة ، والموارد المالية الكافية ، فتلجأ المحليات لفرض الضرائب والرسوم لسد العجز فى ميزانياتها ، فتتصاعد الضرائب والرسوم على المواطن (فى ظل تردى الخدمات) فتكون النتيجة ، سخط وتذمر المواطنين ، يترجم فى شكل ردود أفعال سالبة فى وسائل الإعلام ، وهذا يمثل خسارة سياسية فادحة لأى حكومة.

(6) ما هو المقصود بالمشاركة الشعبية فى الحكم المحلى؟ أبسط تعريف للمشاركة انها إشتراك اكثر من شخص واحد (او طرف واحد) فى انجاز عمل او مهمة محددة . هذه الشراكة تكون غالبا من اجل تحقيق مصلحة مشتركة ، وقد تكون الشراكة احيانا من اجل انجاز عمل طوعى . والمشاركة الشعبية فى الحكم المحلى تعنى تمكين المواطنين من إدارة شئون مجتمعاتهم الريفية والحضرية بأنفسهم (وعبر ممثلين لهم فى المحليات) ، لمساندة الجهود الحكومية ، وغير الحكومية ، عبر المشاركة السياسية في السلطة ، والمسئولية والشراكة في الثروة والموارد ، لتحقيق اهداف سياسية وادارية واقتصادية واجتماعية ، لتحقيق مستوى حياة افضل. والمشاركة الشعبية لا تعنى فقط وجود مجلس منتخب ، فالمجلس المنتخب هو احد مطلوبات المشاركة الشعبية - وبالمقابل فإن المشاركة الشعبية الفعالة تعنى مشاركة كل فئات المجتمع المحلى (التى تتأثر سلبا او ايجابا بقرارات المجلس المحلى) من المشاركة فى صنع تلك القرارات (Decision Making)عن طريق طرق الاتصال المتاحة محليا بما فيها وسائل الاتصال الالكترونية . ويشمل ذلك مشاركة كل فئات المجتمع المحلى و القطاع الخاص والاتحادات المهنية والنقابات ومنظمات المجتمع المحلى ، وحتى المواطنين كافراد مع المجلس فى صنع تلك القرارات . بينما يقوم المجلس بإتخاذ القرارات ويتابع تنفيذها بعد ذلك.

(7) المشاركة الشعبية الفعالة: الشكل التقليدى للمشاركة الشعبية فى الحكم المحلى تعنى تمكين المواطنين من إدارة شئون مجتمعاتهم المحلية عن طريق (إنتخاب ممثلين لهم فى مجلس المحلية). لكن مفهوم المشاركة الشعبية الفعالة يعتبر إن المجلس المنتخب هو احد مطلوبات المشاركة الشعبية ، إذ أن المشاركة الشعبية الفعالة تعنى مشاركة كل فئات المجتمع المحلى والقطاع الخاص والاتحادات المهنية والنقابات ، ومنظمات المجتمع المدنى ، وحتى المواطنين كافراد مع المجلس فى صنع القرارات المهمة التى تؤثر على المجتمع المحلى (Decision Making) . بينما يقوم المجلس بإتخاذ القرارات ويتابع تنفيذها بعد ذلك.[4]والمشاركة يمكن أن تتم فى عدة مجالات منها (على سبيل المثال) ما يلى :

أ. توضيح مكونات المجتمع المحلى لإحتياجاتها الحقيقية من الخدمات والتنمية للمجلس والمحلية.
ب. المشاركة فى وضع مقترحات خطة الخدمات والتنمية المحلية ، والمشاركة فى تحديد الأولويات.
ت. المساهمة فى تحمل جزء من تكلفة مشروعات الخدمات والتنمية المحلية (عن طريق الجهد الشعبى وأعمال النفير).
ث. المشاركة فى الرقابة على الخدمات القائمة ، ومراقبة أداء المؤسسات التى تقدم تلك الخدمات (الكهرباء . المياه .... الخ).
ج. المشاركة بتنظيم حملات للنظافة وتعزيز صحة البيئة ، وحملات لترقيم الشوارع والمنازل ، وتشجير وتجميل الأحياء.
ح. تنظيم حملات لرفع الوعى الصحى بين المواطنين ، وحماية البيئة من التلوث..... وأى أنشطة أخرى تساند جهود المحليات.

(8) دور المشاركة الشعبية فى التخطيط للخدمات والتنمية المحلية؟ يتفق أغلب المختصين على ان اغلب خطط التنمية التى فشلت هى تلك التى تعبر عن رأى المخططين ، وليس راى واحتياجات الجهات المستفيدة فى المجتمع.

فما هو دور المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية؟

1. المشاركة الشعبية الفعالة تساعد الوزارات والمحليات على انشاء قاعدة بيانات ومعلومات صحيحة ، وتساعد على تجديد تلك البيانات بصورة دورية (معلوم ان المعلومات الصحيحة هى اساس التخطيط السليم)..

4 . Adam Azzain Moohammed, Alla Markazia Wa Gadayaha Wa Tatbeegatiha fi Al sudan , Min Manzour Al Hukm Arrashid, (in Arabic), Sudan Currency Printing Press, Khartoum February 2011.

2. تساعد على نجاح المسح الميدانى لجمع البيانات التفصيلية عن المدن والقرى والاحياء ، وحصر الخدمات القائمة . وتساعد الجهات المعنية بالولاية على الحصر الدقيق للموارد الطبيعية المتاحة بالولاية.
3. تساعد على تحديد الاحتياجات الحقيقية للمجتمع فى كل المجالات (التعليم . الصحة . مياه الشرب . الزراعة . الغابات . الثروة الحيوانية . الطرق . الكهرباء . الشئون الاجتماعية ..... الخ .
4. المشاركة الشعبية الفعالة هى حجر الزاوية فى إعداد خطة التنمية المحلية وتحديد اولويات تنفيذ المشروعات.
5. المشاركة الشعبية تحقق واقعية الخطة لأنها تبنى على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلى .
6. المشاركة الشعبية تحقق شمولية الخطة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والروحية للمجتمع لأن افراد المجتمع هم الذين يقومون فعلا بإعداد خطة التنمية المحلية.

(9) المشاركة الشعبية فى التجارب العالمية للحكم المحلى فى التجارب العالمية الناجحة للحكم المحلى (فى أغلب الدول الغربية ، والولايات المتحدة الأمريكية) ، تلزم قوانين الحكم المحلى المجالس التشريعية والجهاز التنفيذى بالمحليات بضرورة بذل أقصى جهد ممكن لتحقيق المشاركة الشعبية الفعالة فى عملها ، وذلك بتوفير فرص كافية لمشاركة كل التنظيمات الشعبية القاعدية (الرسمية وغير الرسمية) ، وكل فئات المجتمع المحلى من الشباب و المرأة ، والمواطنين ، والقطاع الخاص والاتحادات المهنية ، ومنظمات المجتمع المدنى ، التى تتأثر (سلبا او ايجابا) بسياسات وقرارات المجلس المحلى ، من المشاركة مع المجلس فى صنع تلك السياسات والقرارات(Decision Making). وذلك عن طريق كل وسائل الاتصال المتاحة ، بما فيها وسائل الاتصال الالكترونية ، على ان يتولى المجلس بعد ذلك اتخاذ القرارات (Decision Taking) التى يرى انها تحقق المصلحة العامة ، ويكون المجلس مسائلا عن قراراته التى يتخذها نيابة عن المجتمع المحلى. وأن تبذل المحليات أقصى جهد ممكن وتوفير فرص كافية لمشاركة كل فئات المجتمع المحلى ، فى رسم السياسات العامة ، وصنع القرارات المهمة التى تؤثر على المجتمع ، والتخطيط للخدمات والتنمية المحلية ، وتحديد أولوياتها ، والمساهمة فى تمويلها ، (بالعمل الطوعى).

(10) المشاركة الشعبية في الحكم المحلى فى إنجلترا**:** يتميز الحُكم المحلي في إنجلترا بالمشاركة الشعبية الفعالة لأن المجتمع المحلي في إنجلترا من المجتمعات المتقدمة والمنظمة (هناك حوالي 141.000 منظمة مجتمع مدني طوعية مسجلة ، تضم في عضويتها أكثر من 3.000.000 متطوّع يعملون حوالي 90.000.000 ساعة عمل سنوياً (تطوعاً) لدعم جهود المجالس المحلية في ترقية الخدمات ودعم مشروعات التنمية المحلية. هذه المنظمات تشارك بفعالية مع المحلية في صنع السياسات العامة و القرارات الإستراتيجية التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على أعضائها ولها قدرة كبيرة في التأثير على قرارات المحلية من خلال الحملات الإعلامية ومجموعات الضغط ، والتظاهر في الميادين العامة .[5]

(11) المشاركة الشعبية فى الحكم المحلى فى الإتحاد السوفييتى**:** من أهم خصائص الحكم المحلى فى الاتحاد السوفييتى (سابقا) وجود منظمات النشطاءالطوعية (The Activists) ، والتى يعمل اعضاؤها مع مجالس البلديات والمدن السوفيتية لصيانة وتأهيل المبانى والمرافق العامة وممتلكات المجلس ، وتشجير الشوارع و الساحات العامة ، وتنظيم حركة المرور.(فى عام 1990 قامت هذه المنظمات بزراعة 11 مليون شجرة و40 مليون شتلة ، لعمل احزمة خضراء وتجميل مدينة كييف الروسية. وكان مطلوبا من كل مواطن روسى يسكن مدينة كييف ان يعمل 15 ساعة شهريا على الأقل (تطوعا لصالح بلدية كييف). كما ان جميع اعضاء مجالس الحكم المحلى فى روسيا كانو يعملون تطوعا ولا يتقاضون مرتبات نظير عملهم فى المجلس كأعضاء – بل كان ذلك يعتبر مصدر للشرف والفخر عند المواطن الروسى آنذاك.[6]

(12) المشاركة الشعبية في التجربة الأمريكية: الحُكم المحلي في أمريكا يستخدم عدّة طرق لضمان توفير فُرص كافية لكُل المواطنين ومكونات المجتمع المحلي للتعبير عن رأيها وإحتياجاتها والمشاركة في صنع السياسات العامة وفرض الضرائب وإجازة الموازنة السنوية وإتخاذ القرارات الإستراتيجية. ولذلك تحرص المجالس المحلية المُنتخبة (وإدارات المحليات) على وجود قنوات تواصل نشِطة وفعّالة بينها وبين المجتمع المحلي . وتستخدم عدّة آليات وطرق لتوسيع باب المشاركة الشعبية للمواطنين وتنظيمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص والإتحادات المهنية في صنع السياسات العامة والقرارات الإستراتيجية – بل والإعتراض على بعض القرارات وطرح بدائل لها.

---

5 . Trevor Bout, "Popular Participation in U. K", European Institute for Popular Participation, June 2009, P, 4

6 . The Soviet Local Government, 2013, Available at: http://www.encyclopedia.com.

من أهم آليات المشاركة الشعبية في التجربة الأمريكية ما يلي :[7]

1. جلسات الإستماع العامة.(Public hearings (mandated or otherwise
2. الإجتماعات النوعية المفتوحة-Special open meetings (town meetings.
3. مشاركة المواطنين في إجتماعات المجلس .Opportunities to speak at regular meetings
4. اللجان الإستشارية الطوعية للمواطنين .Citizen advisory boards
5. إستمارات بريدية لجمع آراء المواطنين والفعاليات المحلية.Mail-in coupons
6. حوارات مباشرة مع الجمهور في المقاهي والأماكن العامة.Coffeehouse conversations
7. إستطلاعات الرأى العام .Public opinion surveys
8. البريد الإلكتروني والإنترنت .Web sites/e-mail
9. زيارات خاصة لبعض فئات المجتمعVisits to local civic groups
10. لجان الأحياء أو الدائرة الإنتخابية لعضو المجلس.Wards Committees
11. إجتماع مواطني المدينة .(Town meeting or (Representative town meeting

هذه كلها مؤشرات تدل على الإهتمام بمبدأ المشاركة والحرص على إتاحة أكبر فرص ممكنة لأعضاء المجلس لمعرفة آراء أكبر عدد ممكن من المواطنين وفئات المجتمع وتنظيماته المحلية والإتحادات والنقابات المهنية والقطاع الخاص ، وكُل الذين يتأثرون بقرارات المجلس للمشاركة في صنع القرارات – قبل إتخاذها بواسطة المجلس).

(13) ما هى المحلية؟ وما هو دورها فى تقديم الخدمات وتحقيق التنمية المحلية

تتكون المحلية من جهازين وهما الجهاز الشعبى ، والجهاز التنفيذى للمحلية . الجهاز الشعبى للمحلية يشمل أعضاء المجلس التشريعى للمحلية ، بالاضافة الى لجان التغيير والخدمات (بالاحياء والقرى والفرقان والمناطق الصناعية والاسواق). اما الجهاز التنفيذى للمحلية فيتكون من المدير التنفيذى ، ومديرى الادارات العامة بالمحلية ، ومديرى الوحدات الادارية ، اضافة الى كل الموظفين والعاملين بالمحلية. والدور الأساسى لكل من الجهازين الشعبى والتنفيذى ، هو خدمة المجتمع المحلى. والمحلية بمفهومها الواسع تشمل كل مكونات المجتمع المحلى، وتشمل القطاع الخاص ، الاحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدنى ، والشباب والمرأة ، وحتى المواطنين كأفراد. (والمحلية مطالبة بخدمة كل هذه الفئات - التى قد تتقاطع مصالحها ، او تتضارب احيانا) . لذلك المطلوب من المحليات دائما تحقيق المصلحة العامة ، وعدم الانحياز الى فئة على حساب فئة اخرى

1/13 سلطات الأجهزة التنفيذية والشعبية بالمحليات : سبق الإشارة الى أن المحليات تتكون من الجهاز التنفيذى بالمحلية (وهم كل العاملين بالإدارات العامة بالمحلية) ، والأجهزة الشعبية وتضم المجلس التشريعى للمحلية ، ولجان التغيير والخدمات بالأحياء والقرى. ولكل من الجهاز التنفيذى والجهاز الشعبى بالمحلية ، سلطاته وصلاحياته المحددة بالقوانين.فأعضاء الجهاز التنفيذى فى الإدارات العامة بالمحلية ، يتم اختيارهم وفق مؤهلات معينة ، ويتم تدريبهم تدريبا متخصصا لإكسابهم المهارات اللازمة التى تمكنهم من أداء مهامهم بأحسن صورة فى الادارة المعينة(كما هو موضح بالفقرة 4/13 أدناه). كما ان كل إدارة من الإدارات العامة بالمحلية يحكم عملها قوانين ، ولوائح واجراءات ونظم معينة. وهى سلطات لا يحق حتى للمجلس أن يتدخل فيها ، أو يوقف ممارسة الجهاز التنفيذى لسلطاته المخولة فى القوانين التى تنظم العمل الفنى والتنفيذى. فلا يمكن أن نتصور أن مجلسا يستطيع أن يمنع مفتش الصحة بالمحلية من مصادرة وإبادة أطعمة فاسدة ومنتهية الصلاحية ، أو يمنع المدير التنفيذى من ممارسة سلطاته المخولة له بموجب قانون محاسبة العاملين.

2/13 الجهاز التنفيذى بالمحلية: يتكون الجهاز برئاسة المحلية من المدير التنفيذى . ومديرى الإدارات العامة بالمحلية ، وكل العاملين برئاسة المحلية ، وبالوحدات الإدارية التابعة لها.

3/13 المدير التنفيذى للمحلية: وهو من القيادات المهنية المتخصصة ، و يشترط أن يكون له خبرة كافية فى إدارة المحليات ، يتم إختياره من بين شاغلى الوظائف القيادية من الضباط الإداريين ، وهو المسئول الإدارى والتنفيذى الأول بالمحلية ، ورئيس الجهاز التنفيذى بالمحلية. كما أنه مخول بإعتماد تشكيل لجان التغيير والخدمات.[8] كما أنه مسئول عن تشجيع ورعاية منظمات المجتمع المدنى بالمحلية ، وإستقطاب الدعم الشعبى لمشروعات الخدمات والتنمية بالمحلية. هذا إضافة

7 . Slavic Vogel, USA Local government, 2005, available at: http://ipa.ie/ pdf, PP 213.

[8] . حسب ما ورد بخطاب السيد وزير الحكم الإتحادى ، الخاص بتكوين لجان التغيير والخدمات (بتاريخ 2019/11/5م).

إلى أنه مختص بإعداد مقترحات خطة الخدمات والتنمية للمحلية(بالتنسيق مع مديرى الادارات العامة بالمحلية) ، وإعداد مقترحات الموازنة السنوية للمحلية (بالتنسيق مع مديرى الادارات العامة بالمحلية). كما أنه مسئول أمام مجلس المحلية عن تنفيذ الموازنة المصدقة ، وضبط وترشيد المصروفات بالمحلية حسب القوانين المنظمة للصرف من المال العام .

4/13 الإدارات العامة بالمحلية:توجد فى أغلب المحليات (8) إدارات عامة وهى[9]: (1) الإدارة العامة لتعليم الأساس (2) الإدارة العامة للشئون الصحية (3) الإدارة العامة للشئون الهندسية (4) الإدارة العامة للشئون الإجتماعية (5) الإدارة العامة للزراعة والثروة الحيوانية (6) الإدارة العامة للشئون المالية (7) الإدارة العامة للشئون الإدارية (8) الإدارة العامة للثقافة والاعلام والشباب والرياضة.

5/13 الوحدات الإدارية بالمحلية: وهى مكاتب فرعية للمحليات يتكون الجهاز التنفيذى فيها من مدير الوحدة ، والعاملين بالأقسام ، ومن بينها أقسام (التعليم . الخدمات الهندسية . الصحة . الخدمات الإجتماعية ، وغيرها من أقسام الوحدة.

6/13 سلطات وإختصاصات المحليات: وردت إختصاصات الإدارات العامة بالمحليات ، بالجداول المرفقة مع كل قوانين الحكم المحلى الولائية ، وتتراوح تلك الإختصاصات ما بين 92 الى 120 إختصاصا (فى بعض الولايات) ، ومن بين تلك الإختصاصات ما يلى:

أ. <u>فى مجال تعليم الأساس</u> (1) تشييد مدارس الأساس وصيانتها (2) إنشاء مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ، وتوفير مستلزماتها (3) توفير الكتاب والأثاث المدرسى (4) تدريب معلمى مرحلة الأساس(بالتنسيق مع الوزارة).

ب. <u>فى مجال الشئون الصحية :</u> (1) خدمات النظافة العامة ونقل النفايات (2) مكافحة توالد الذباب والباعوض والحشرات الضارة (3) تشييد وصيانة وحدات الرعاية الصحية الأولية (الشفخانات) (4) الإشراف على مصادر مياه الشرب ، ومنع تلوث المياه (5) إنشاء دورات المياه العامة (6) ترشيح القابلات الريفيات للتدريب ، ومتابعة عملهن.

ب. <u>فى مجال الشئون الهندسية:</u> (1) صيانة ونظافة المصارف الفرعية (2) صيانة الطرق الداخلية (الترابية) (3) إنارة الطرق والساحات والميادين العامة (4) إنشاء مواقف المواصلات ، وتنظيم المواصلات الداخلية (5) تخطيط الأراضى للأغراض السكنية والزراعية والصناعية والأستثمارية (6) إزالة السكن العشوائى (بالتنسيق مع الجهات المعنية بالولاية) (7) تخطيط وإعادة تخطيط القرى وتنظيمها (8) تسوير وإنارة المقابر.

ج. <u>فى مجال الشئون الإجتماعية:</u> من إختصاصات المحليات ما يلى: (1) رعاية العجزة والمسنين ، والأيتام والأرامل ، وتخفيف حدة الفقر (2) محاربة التشرد والتسول والطواهر الإجتماعية السالبة (3) الإهتمام بمنظمات المجتمع المدنى ، ورعايتها وتدريبها ، ودعمها فنيا وماليا ، ومتابعة عملها (4) الإشراف على برامج ومشروعات التمويل الأصغر بالمحلية (5) حصر ورعاية وحماية حقوق زوى الإعاقة (6) الإشراف على المنظمات الطوعية بالمحلية (7) رعاية المساجد والخلاوى ودور العبادة (8) رعاية الأنشطة الرياضية والثقافية بالمحلية (9) إقامة المنتزهات والحدائق العامة بالمحلية (10) إنشاء الملاعب الرياضية والساحات ، وملاعب الخماسيات (11) متابعة حركة اللاجئين والأجانب ، ورصد المهددات الأمنية ، ورفع تقارير بذلك للجهات المختصة (12) التصديق بقيام الحفلات العامة والخاصة (التى تستخدم مكبرات الصوت) (13) درء مخاطر السيول والفيضانات وتصريف مياه الأمطار.

د. <u>فى مجال الزراعة والثروة الحيوانية:</u> (1) تطوير النشاط الزراعى والرعوى بالمحلية (2) رعاية وتطوير الجمعيات الزراعية التعاونية (3) درء خطر السيول وتصريف مياه الأمطار (4) إنشاء وإدارة الشفخانات ونقاط الغيار البيطرية (5) تحسين نسل الحيوان (6) إنشاء وإدارة سلخانات الزبيح المحلى (7) التصديق بالمشاتل ، وتنظيم عملها.

<u>السؤال المنطقى هنا هو:</u> ما هو المطلوب توفيره للمحليات حتى تتمكن من القيام بكل هذه المهام ، بكفاءة وفعالية؟

7/13 مجلس المحلية التشريعى**:** ويتكون من أعضاء شعبيين من سكان أحياء وقرى المحلية ، يتم إختيارهم بالإنتخاب ، وفقا لأحكام قانون الإنتخابات القومى. وكل عضو من أعضاء المجلس يمثل الأحياء والقرى) المكونة لدائرته الإنتخابية. ومن أهم واجبات عضو المجلس المحلى تلمس إحتياجات المواطنين من الخدمات الضرورية (كخدمات مياه الشرب ، والتعليم ، وخدمات الصحة الوقائية والعلاجية) ، ورفعها للمجلس ، و مهمته الأساسية بالمجلس (بالإضافة للقضايا العامة) ، السعى المستمر لتوفير الخدمات الأساسية ، والدفاع عن حقوق المواطنين بدائرته الإنتخابية. وفترة عمل المجلس حسب قوانين الحكم المحلى الولائية الحالية (5 سنوات).

8/13 سلطات وإختصاصات مجلس المحلية: سلطات المجلس الأساسية هى التشريع والرقابة ، وتشمل الاتى: (1) إصدار الأوامر المحلية التى تمكنه من إدارة شئون المجتمع المحلى (2) الرقابة على أداء الجهاز التنفيذى. (3) إجازة مشروعات الأوامر المحلية.(4) إجازة خطة عمل المحلية للتنمية والخدمات. (5)إجازة الموازنة السنوية بأمر محلى (6) الموافقة على إنشاء وحل اللجان الشعبية القاعدية بالمحلية .

[9] . فى بعض المحليات توجد 7 إدارات عامة فقط .

9/13 الجهاز الشعبى بالأحياء والقرى**:** تسمى فى قوانين الحكم المحلى الحالية باللجان الشعبية ، (وحسب الموجهات التى أصدرها وزير الحكم الإتحادى ، تسمى الآن بلجان التغيير والخدمات.[10] وهى تنظيمات شعبية بالأحياء والقرى والفرقان والمناطق الصناعية ، تعمل على تقديم الخدمات الضرورية والأساسية للمواطنين بالأحياء والقرى ، وبسط الأمن والإستقرار. وتعمل على نشر وعى المواطنين ، للتعرف على حقوقه وواجباته نحو المجتمع المحلى والوطن.
وتأسيسا على ذلك ، فهى تنظيمات شعبية ، ذات صفة رسمية فى التعامل مع المحلية والجهاز التنفيذى بالمحليات.
(14) كيف تعمل المحلية؟ يتكون المجلس التشريعى للمحلية من عدد من الأعضاء الشعبيين يتم إختيارهم الإنتخاب. ويمثل العضو المنتخب بالمجلس كل الأحياء والقرى المكونة لدائرته الإنتخابية. فما هو المطلوب من عضو المجلس؟

بعض مهام عضو المجلس

1. العضو الشعبى فى بعض الدول الغربية يسمى بمحامى المجتمع المحلى (Advocate of Local Community) ، وذلك بحكم أنه مطالب دائما بالدفاع عن مصالح مواطنيه.
2. فهو مطالب بأن يقوم بتوضيح احتياجات دائرته الإنتخابية من الخدمات والتنمية المحلية ، وأن يتابع مع اللجان الشعبية (بتلك الأحياء والقرى) مستوى الخدمات ، وأن يوضح للمجلس أى مشاكل او معوقات تحول دون توفر تلك الخدمات ، أو إنسيابها بصورة طبيعية .
3. كما أنه مطالب بالتواصل المستمر مع اللجان الشعبية القاعدية (بدائرته الإنتخابية) ، ومع كل مكونات المجتمع المحلى ، ومع المواطنين كأفراد لتلمس إحتياجاتهم من مشروعات الخدمات الجديدة ، ورفع الأمر لمجلس المحلية ، والمطالبة (نيابة عنهم) بتوفير تلك الخدمات.
4. وبالإضافة الى ذلك فالعضو الشعبى بالمجلس مطالب أيضا بالإستماع لشكاوى المواطنين ورفعها للمجلس ،
5. كذلك هو مطالب بالعمل بإستمرار مع اللجان الشعبية لحشد جهود الشباب وكل مكونات المجتمع المحلى ، وتحريك الجهد الشعبى والقطاع الخاص ، للمساهمة بفعالية فى دعم جهود المحليات فى ترقية الخدمات ، بتنظيم حملات العمل الجماعى والطوعى للنظافة ونقل النفايات ، وحفر وتطهير مصارف الأمطار ، وتشجير الشوارع الرئيسية والساحات والميادين ، وتشييد وصيانة مرافق الخدمات العامة ، وغيرها من الأشطة التى تدعم عمل المحلية.

بعض مهام المجلس التشريعى للمحلية

بالمقابل مطلوب من مجلس المحلية أن يقوم بإصدار التشريعات والأوامر المحلية ، وضع السياسات العامة التى تمكنه من إدارة الشئون المحلية ، وتقديم الخدمات والتنمية المحلية بكفاءة وفعالية ، وأن يسعى دائما لتحقيق المصلحة العامة.

1. لكى يقوم المجلس بذلك الدور فإن مطالب الوقوف بصورة مستمرة على إحتياجات كل فئات المجتمع المحلى من الخدمات والتنمية المحلية حسب الاولويات التى يتفق عليها مع مواطنى المحلية. لكن المجلس (لكى يقوم بذلك الدور) يحتاج لجهود ومعاونة الجهاز التنفيذى (فى ادارات المحلية المتخصصة) كل فى مجاله، لتوفير المعلومات وإتباع مناهج التخطيط العلمية Bottom up Approach لضمان مشاركة كافة فئات وتنظيمات المجتمع المحلى والمواطنين كأفراد فى إعداد خطة الخدمات والتنمية المحلية وتحديد أولويات التنفيذ . بل والمشاركة فى تمويل مشروعات الخدمات والتنمية المحلية.
2. لذلك توجد بكل محلية إدارات متخصصة للتعليم ، والخدمات الصحية ، والزراعة والثروة الحيوانية ، والشئون الهندسية ،والخدمات الإجتماعية ، وغيرها من الإدارات التنفيذية المتخصصة.
3. بالمقابل مطلوب من اللجان الشعبية بالقرى و الفرقان و الاحياء ، أن تعمل كبرلمانات شعبية حرة ومفتوحة لمناقشة قضايا الخدمات العامة ، ومدى جودة الخدمات التى تقدمها المحلية وبقية وحدات الولاية (من تعليم وصحة البيئة و الخدمات البيطرية ، ومستوى النظافة بالحى ، وطرق وانارة الشوارع والميادين وتوفر مياه الشرب النقية والتيار الكهربائى وأى احتياجات للسكان لخدمات اضافية او تجويد الخدمات المقدمة ، ومناقشة اى قضايا اخرى تهم سكان الحى) على يكون باب المشاركة (فى الإجتماعات العامة بالحى) مفتوحا لكل سكان الحى رجالا ونساء دون اى اعتبار للون الحزبى او الانتماء السياسى .

10 . خطاب السيد وزير الحكم الإتحادى بتاريخ 2019/11/5م.

4. كما أن المجلس مطالب بتوفير موارد مالية محلية (كمساهمة من المجتمع المحلى) لتمويل تكلفة الخدمات ومشروعات التنمية المحلية التى يحتاجها المجتمع المحلى ، لذلك يقوم المجلس بفرض الضرائب والرسوم المحلية ، لتوفير موارد مالية مناسبة لتمويل الخدمات والتنمية المحلية.
5. المطلوب من المواطنين (من ملاك العقارات ورجال الأعمال ، واصحاب الانشطة التجارية ، والمزارعين من منتجى الخضر والفواكه ، والألبان والدواجن ، واصحاب الانشطة التجارية الأخرى ، أن يقومون بسداد تلك الضرائب والرسوم للمحلية .
6. بالمقابل يتوقع المواطنون والمجتمع المحلى بكافة تنظيماته ، والقطاع الخاص ان تقدم لهم المحلية الخدمات الاساسية التى توازى ما يدفعونه من ضرائب ورسوم .
7. فمثلا يحتاج المواطنون الى ان تقوم المحلية بتشييد مدارس الاساس الكافية بمواصفات جيدة ، لتعليم ابنائهم ، مع توفير الكتاب المدرسى ، والاجلاس وتوفير عدد المعلمين الكاف فيها . فتقوم ادارة الشئون الهندسية بالمحلية بتحديد المواصفات الفنية لتشييد تلك المدارس بالاحياء والقرى والفرقان ومتابعة تنفيذها. بينما تقوم الادارة العامة لتعليم الاساس بتوفير الكتاب المدرسى ، والاجلاس ، و المعلمين المؤهلين والمدربين لتقديم التعليم كخدمة اساسية للمجتمع المحلى.
8. يحتاج المجتمع المحلى من المحلية ان تقوم بأعمال النظافة العامة ونقل النفايات ، وترقية صحة البيئة ، والمظهر الحضارى لمدينتهم ، ومكافحة الباعوض والحشرات الضارة لحمايتهم من الملاريا والامراض الاخرى.لذلك تقوم ادارة الشئون الصحية وصحة البيئة بإتخاذ التدابير اللازمة بتوفير الكوادر المتخصصة فى اعمال النظافة ومكافحة توالد الباعوض ، مع توفير طلمبات الرش ، وكل انواع المبيدات المطلوبة لمكافحة الباعوض والذباب والحشرات الضارة ، ووسائل العمل من عربات وخلافه لتقديم مثل هذا النوع من الخدمة.
9. يحتاج المزارعون والرعاة فى الارياف من المحلية توفير خدمات مياه الشرب لهم ولحيواناتهم ، وتوفير الخدمات البيطرية ، وتعمير المراعى والغابات وحمايتها من الحرائق والقطع الجائر ، ومكافحة الحشرات والافات الزراعية التى تهدد محصولاتهم ، وتوفير الاسواق لتسويق منتجاتهم بسعر مجز.
10. بالمقابل يحتاج دافعو الضرائب من الشركات والمصارف والتجار واصحاب العمل فى اسواق المدن الرئيسية ، يحتاجون من المحلية ان تقوم بإنارة الاسواق وتوفير الحراسة الليلية اللازمة لحماية محلاتهم التجارية من السرقات ، وتوفير خدمات المطافئ لحماية محلاتهم من الحرائق . وهذه تنفذها ادارات الشئون الهندسية والشئون الصحية بالمحلية .
11. كما أن المواطن العادى ، يريد ان يطمئن على أن الاطعمة والمواد الغذائية بالأسواق تتوفر فيها المواصفات الصحية المطلوبة. لذلك على المحلية أولا التأكد من اللياقة الطبية للعاملين فى تلك الاماكن ، ومراقبة اماكن بيع الاطعمة والمواد الغذائية بالمحلية والتأكد من المواصفات الصحية لتلك الاطعمة والمواد الغذائية. كما أن على المحلية تشييد سلخانات بمواصافات صحية ، والكشف البيطرى الدقيق (قبل وبعد الذبيح) وختم اللحوم بختم البيطرى ومصادرة الزبيح (الكيرى) .
12. بالإضافة لذلك على المحلية مراقبة المخابز ، والتأكد من توفر الشروط الصحية فيها ، وتوفر شروط اللياقة الطبية لكل العاملين بها ، وعدم اضافة اى مواد كيماوية مضرة بالصحة للخبز. كما أن المحليات مطالبة بمراقبة صلاحية الاطعمة بالاسواق وإبادة التالف منها .

عموما من المهم هنا ان نشير الى ان رضا المواطنين عن اداء المحلية ، لا يتحقق إلا بتوازن الكفة بين ما يدفعه المواطن من ضرائب ورسوم ، مع ما تقدمه له المحلية من خدمات .

(15) اللجان الشعبية فى الحكم المحلى **متى ظهرت اللجان الشعبية فى الحكم المحلى فى السودان؟**

منذ نشأت الحكم المحلى فى السودان عام 1937 كانت الهياكل القاعدية للحكم المحلى تتكون من رجالات الادارة الاهلية (نظار القبائل والعمد وشيوخ القرى) ، وحتى عام 1970م لم يكن هناك وجود للجان الشعبية فى الحكم المحلى بالسودان. إذ أنها ظهرت لأول مرة فى عام 1971م (بإسم مجالس القرى والاحياء والفرقان والاسواق والمناطق الصناعية). [11] وبظهور اللجان الشعبية فى الحكم المحلى فى عام 1971، بدأت عملية تسيس العمل فى مجالس الحكم المحلى بالسودان لأول مرة. وظهرت اللجان الشعبية بعد ذلك (بإسم مجالس القرى والاحياء والفرقان والاسواق والمناطق الصناعية) فى عام 1981م.[12]

. المادة (11) من قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة 1971م 11

. المادة(7) من قانون الحكم الشعبى المحلى لسنة 1981م. [12]

ثم صدر بعد ذلك قانون اللجان الشعبية لعام 1992م. وبعد ذلك وردت بإسم اللجان الشعبية فى عام 1998م. [13] كما وردت فى كل قوانين الولايات التى صدرت فى الفترة من 2006 وحتى 2018. كما وردت اللجان الشعبية فى القانون الإطارى كما يلى:[14]

(1) تنشأ فى كل قرية او حى او فريق لجنة شعبية بقرار يصدره المعتمد (بموافقة المجلس المحلى).
(2) يجوز للمحلية ان تنشئ لجان شعبية بالأسواق و المناطق الصناعية كلما كان ذلك ضروريا.
(3) يتم تكوين اللجنة الشعبية بالإنتخاب المباشرفى إجتماع عام للحى او القرية او الفريق او الأسواق اوالمناطق الصناعية.
(4) يحدد القانون الولائى :
أ. مهام وإختصاصات وموارد اللجنة الشعبية .
ب. أجل اللجنة الشعبية.
ج. حصانة رئيس وأعضاء اللجنة الشعبية.
(5) يصدر المعتمد لائحة تنظيم اعمال اللجنة الشعبية.

(16) اللجان الشعبية اللجا ن الشعبية فى الحكم المحلى هى تنظيمات شعبية طوعية ، تنشأ بالأحياء والقرى والفرقان بغرض متابعة توفر السلع الأساسية والاستراتيجية ، ومتابعة خدمات المياه والتعليم ، والصحة الوقائية والعلاجية ، وغيرها من الخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية. وهى تنظيمات تمثل المجتمع المحلى ، وليس لها أى صبغة سياسية ، أما فى السودان فقد ظهرت اللجان الشعبية لأول مرة فى فترة حكومة مايو عام 1971م ، وقد ‘رتبط ظهورها بتسيس العمل فى الحكم المحلى بالسودان. وقد كانت تعرف بإسم (مجالس القرى والاحياء والفرقان والاسواق والمناطق الصناعية) ، وكانت عضويتها محصمرة فقط فى عضوية تحالف قوى الشعب العاملة (وهى التنظيمات السياسية القاعدية للإتحاد الإشتراكى السودانى فى فترة حكومة مايو) . ولاول مرة فى تاريخ الحكم المحلى فى السودان ، فقد أسند اليها نظام مايو أدوار سياسية (بالإضافة لدورها فى الخدمات) ، وقد كان من ضمن هذه الادوار السياسية ما يلى :

1. التعبئة السياسية والتبشير بأهداف ثورة مايو الاشتراكية.
2. محاربة الحزبية والطائفية والعنصرية والقبلية.
3. تشجيع تكوين لجان تطوير القرى وكنائب مايو للشباب وكتائب مايو للمرأة.
4. العمل على تحقيق اهداف الاتحاد الاشتراكى السودانى ورعاية نشاط وحداته الاساسية.
5. العمل على تحقيق المقاصد السياسية وايدولوجية نظام ثورة مايو الاشتراكية.

وفى فترة حكم نظام الثلاثين من يونيو ، تم تسيس عمل الجان الشعبية ، وأصبح أعضاء اللجان الشعبية هم فى ذات الوقت أعضاء شعبة الأساس (وهى التنظيم القاعدى للحزب الحاكم على مستوى الأحياء والقرى فى ذلك الوقت) ولذلك بدأت قوانين الحكم المحلى تسند لها أدوار سياسية وأمنية للجان الشعبية والمحليات ، فمثلا قانون الحُكم المحلي لعام 1995م أسند مهام وأدوار جديدة لأول مرة تُكلف بها المجالس المحلية تمثلت في الآتي :[15]

1. رعاية برامج العقيدة والدعوة ودعم الدفاع الشعبي لحماية الوطن .
2. تخصيص 10% من ميزانية المحلية للعمل السياسي للجان الشعبية في الأحياء والقرى.[16]
3. تنظيم اللقاءات الجماهيرية لشرح مقاصد وأهداف (ثورة الإنقاذ الوطني) للمواطنين.
4. أضاف القانون بالجداول المرفقة معه قسما جديدا وهو قسم (العمل السياسى والتعبوى والدعوى) ، وأسند للمحليات مهام سياسية وتعبوية ودعوية ، من بينها ما يلى:

أ. نشر معانى الجهاد والإستشهاد ، والزود عن العقيدة والوطن.
ب. إنشاء معسكرات الدفاع الشعبى ومرابطى الشرطة الشعبية ، والمساهمة فى خلافة المجاهدين فى أهلهم.
ج. دعم اللجان الشعبية (بما لا يقل عن 10%) من جملة إيرادات المجليات ، لتمكين اللجان الشعبية من تنفيذ برامجها السياسية.
د. إقامة الندوات والمحاضرات للتعريف بالنظام السياسى للثورة.

---

[13] . قانون المحلى لسنة 1998م المادة (19).
[14] . القانون الاطارى للحكم المحلى لعام 2016م المادة (38)
[15] - جداول السلطات الملحقة بقانون الحكم المحلى لعام 1995م.
16 - الجداول المرفقة مع قانون الحكم المحلى لعام 1995م – القسم الاول ، المادة 4/ب.

ليس ذلك فحسب ، بل إن قانون الحكم المحلى لعام 2003م أسند أدوار جديدة للمجالس المحلية لأول مرة وهي:[17]

1. أدوار متعلقة بالعقيدة والدعوة ، وتشمل العناية بالمساجد والخلاوي ودورالعبادة. ودعم الأئمة والمؤذنين .
2. المشاركة في العمل الدعوي ورعايته ، وتعميق قيم العقيدة والإنتماء للوطن.
3. أدوار تتعلق بالتعبئة العامة ،الإستنفار ودعم الدفاع الشعبي.
4. أداور جديدة للمحلية تتعلق بالنظام العام وحفظ الأمن بظهور لجنة الأمن في هيكل المحليات لأول مرة برئاسة المعتمد (بعد أن كانت في السابق على مستوى المحافظة برئاسة المحافظ) .
5. أدوار أمنية اللجان الشعبية بالأحياء والقرى تتمثل في رصد المهددات الأمنية بالمحلية،
6. والمشاركة في تنفيذ البرامج الأمنية الوقائية ومحاربة الجريمة، ورفع تقارير بذلك للسلطات المختصة.

(17) أهمية اللجان الشعبية: يمكن ان نتعرف على اهمية اللجان الشعبية ، إذا تخيلنا محلية تعمل بدون لجان شعبية:

1. من يقوم بمتابعة خدمات المياه والكهرباء بالاحياء ويقوم بالتبليغ عن القطوعات .
2. من يقوم برصد الظواهر الاجتماعية السالبة بالحى ، وتبليغ الجهات المختصة.
3. كيف يمكن للمحلية استقطاب الجهد الشعبى للمساهمة فى تمويل الخدمات والتنمية فى غياب اللجان الشعبية.
4. من يقوم برصد احتياجات المواطنين من الخدمات ، واقتراح الخدمات الاساسية للحى (او القرية) ، ومتابعة تنفيذها مع الجهاز التنفيذى بالمحلية.
5. كيف يمكن للمحلية استنفار الشباب للمشاركة فى حملات النظافة وترقية صحة البيئة بالاحياء ومنع التلوث (فى حالة عدم وجود اللجان الشعبية؟).
6. فى حالة عدم وجود اللجان الشعبية : كم تحتاج المحلية (من الكوادر البشرية ، والعربات والميزانيات) لمراقبة ومتابعة المبانى غير المشروعة والحجوزات وجميع المخالفات والتعديات على الاراضى الحكومية بالمحلية .
7. هل تستطيع المحلية بحصر التركات والورثة (التى تطلبها المحاكم الشرعية) ، دون الاستعانة باللجان الشعبية؟.
8. هل تستطيع المحلية استنفار المواطنين للمشاركة فى درء الكوارث ، واغاثة المنكوبين بدون اللجان الشعبية؟.
9. كيف يمكن استنفار الشباب للمشاركة فى مشروعات تشجير الطرق و الساحات بالاحياء (فى غياب اللجان الشعبية).

(18) علاقة اللجان الشعبية بالمحلية: يمكن وصف العلاقة بين اللجان الشعبية والجهازين الشعبى والتفيذى بالمحلية ، بأنها علاقة تكامل وتعاون وتآزر ، وذلك بحكم ان كل منهما يعمل لتحقيق المصلحة العامة للمواطنين. هذا التكامل والتعاون يؤدى الى زيادة كفاءة كل من الطرفين (اللجان الشعبية ، والمحلية). ومما يساعد على تعزيز هذه العلاقات أن الهيكل التنظيمى للمحليات يضبط وينظم هذه العلاقات بأن جعل للجان الشعبية علاقة مباشرة بالوحدة الادارية (بحكم انها المستوى الادارى القاعدى) ، كما ان منسق اللجان الشعبية بالوحدة الادارية ،مطالب بأن يرفع كل قرارات وتوصيات اللجان الشعبية حول الخدمات الاساسية ، ومطالبتها بخدمات جديدة ، ومناقشتها مع مدير الوحدة ، ورفعها للمحلية.

(19) لجان التغيير والخدمات

1/19 إنشاء وتكوين لجان التغيير والخدمات حدد خطاب السيد وزير الحكم الإتحاى (بتاريخ 2019/11/5م ، طريقة إنشاء وتكوين لجان التغيير والخدمات على النحو الاتى:

أ. يتم الترشيح لعضوية هذه اللجان بالتشاور مع قوى الحرية والتغيير ، وتوافق مواطنى (الحى . القرية . الفريق . والعاملين بالأسواق والمناطق الصناعية).
ب. يتم إعتماد قوائم اللجان بواسطة المديرين التنفيذيين للمحليات.
ت. ألا يقل عمر لعضو عن 18 سنة.
ث. ألا يكون قد شارك فى عضوية اللجان الشعبية السابقة ، أو إنتمى للنظام البائد.
ج. لأا يكون قد أدين فى جريمة تمس الشرف والأمانة.
ح. تمثل المرأة بنسبة 40% (حسب مقتضى الحال).
خ. أن يكون العضو مؤمنا بما تضمنته الوثيقة الدستورية ، وأن يسعى جاهدا لتنفيذ بنودها.

[17] - قانون الحكم المحلى لعام 2003م ، الجداول المرفقة بالقانون.

2/19 إختصاصات لجان التغيير والخدمات: وردت إختصاصات لجان التغيير والخدمات بالفقرة (خامسا) بصفحة 2 بخطاب السيد وزير الحكم الإتحادى (المشار اليه سابقا) على النحو الاتى:
يمثل عضو لجنة التغيير والخدمات (داخل رقعته الجغرافية) محور تحرك لدفع المواطنين وحثهم على الاتى:
أ. تدعيم ثورة ديسمبر ، عن طريق شرح أفكار الثورة ، وربطها بالمشاركة المحلية ، وتوضيح مقاصدها.
ب. مساعدة الوحدات الإدارية والمنظمات الجماهيرية فى أداء مهامها.
ج. إذكاء روح المواطنة ، وتدعيم النسيج الإجتماعى عبر مراعاة المشاعر الدينية والتقاليد والأعراف وكريم المعتقدات ، وتذويب النعرات القبلية والعنصرية ، وتدعيم الوحدة الوطنية من خلال المشاركة الشعبية.
د. تفعيل منهج البناء وتنمية المجتمع ، كأداة للتنمية المحلية.
هـ. إطلاق المبادرات المجتمعية للإستفادة منها.
و. المساعدة فى نشر الوعى بأهمية الجمعيات التعاونية ، لمواجهة الغلاء وإرتفاع الأسعار .
ز. متابعة الخدمات الأساسية والضرورية (بالحى أو القرية) لضمان إنسيابها بالطرق السلمية والإدارية والقانونية.
ح. يعتبر عضو اللجنة مراقبا أساسيا ، ومساهما فى معالجة الأوضاع المعيشية للمواطنين .
ط. تعزيز الأمن المجتمعى ، وتقوية التواصل الإجتماعى لسكان الحى ، ونشر ثقافة التكافل والتكامل بين المواطنين.
3/19 سلطات لجان التغيير والخدمات: وردت سلطات لجان التغيير والخدمات بخطاب السيد وزير الحكم الإتحادى كما يلى:
أ. تفعيل المشاركة الشعبية ، والدعوة لقيام المؤتمرات والندوات والحشد الجماهيرى ، وإستقطاب الجهد الشعبى.
ب. تلمس إحتياجات المواطنين ، وإقتراح الخطط الخدمية ، ومتابعة تنفيذها مع الجهاز التنفيذى بالمحلية.
ج. الرقابة على الخدمات الأساسية والضرورية ويشمل ذلك (المياه . الكهرباء . المخابز . توزيع الغاز) والتبليغ للمحلية.
د. الحصر الدقيق لسكان الحى/القرية على أن يشمل (الإسم . العمر . المؤهل العلمى . الدخل) .
هـ. التنسيق والمشاركة فى توزيع الدعم الإجنماعى برقعته الجغرافية.
و. التنسيق مع المجالس التربوية بالمدارس ،والجمعيات الخيرية ودور العبادة ، ورياض الأطفال وفصول محو الأمية.
ز. المشاركة فى أعمال النظافة وترقية وتنظيم خدمات صحة البيئة ، ومنع التلوث.
ح. المشاركة فى إعداد خطط ومشروعات درء الكوارث وإغاثة المنكوبين.
ط. مراقبة المبانى والحجوزات غير المشروعة ، والتعدى على الميادين العامة والأراضى الحكومية والتبليغ عنها.
ي. تحرير الشهادات الإدارية (وفقا لما تحدده المحلية).
ك. يحظر على لجان التغيير والخدمات التعامل مع الأراضى بأى كيفية.
ل. المشاركة فى تسوير وإنارة المقابر ، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة ، والجمعيات الخيرية والطوعية.
م. المشاركة فى تشجير الطرق العامة والأحياء ، وإستزراع الغابات وحمايتها ، وحماية المراعى وفتح خطوط النار ، بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة.
ن. المشاركة فى حملات التطعيم وإنجاح برامج صحة الأمومة والطفولة.
س. المشاركة فى الإحتفالات الرسمية والشعبية ، وتشجيع البرامج الثقافية والرياضية والإجتماعية.
ع. أى مهام أخرى ، توكل إليها من الجهات التنفيذية.
1. تحريك واستقطاب الجهد الشعبى للمساهمة فى تمويل الخدمات والتنمية.

4/19 الهيكل الإدارى للجان التغيير والخدمات: أشار خطاب السيد وزير الحكم الإتحادى بأن يتكون الهيكل الإدارى للجان التغيير والخدمات من الاتى: (أ) الرئيس والأمين العام وأمين المال. (ب) أى لجان أخرى (حسب مقتضى الحال).
5/19 الموارد المالية للجان التغيير والخدمات: تتكون الموارد المالية للجان التغيير والخدمات من الآتى (حسب خطاب الوزير):
(1) دعم المحلية (2) رسوم الشهادات الإدارية (3)التبرعات والهبات (4) أى مصادر أخرى.
6/19 منسقى اللجان بالمحليات والوحدات الإدارية: يتم إختيار منسقى اللجان بالوحدات الإدارية ، ومنسق عام بالمحلية ، بالتنسيق بين قوى الحرية والتغيير والمدير التنفيذى للمحلية.
7/19 تنظيم العلاقات بين لجان التغيير والخدمات ، والوحدات الإدارية والمحلية: المطلوب فى هذه المرحلة ، أن تكون المحليات مؤسسات صديقة للمجتمع المحلى ، وأن تكون العلاقة بينها وبين لجان التغيير والخدمات ، وكل اللجان والتنظيمات الشعبية القاعدية ، علاقة تكامل وتعاون وتنسيق ، وذلك بحكم ان كل منهما يعمل لتحقيق المصلحة العامة للمواطنين. هذا التكامل والتعاون يؤدى الى زيادة كفاءة كل من الطرفين . ومما يساعد على تعزيز هذه العلاقات أن الهيكل التنظيمى للمحليات ، وقرار تشكيل هذه اللجان (الصادر من وزير الحكم الإتحادى) يضبط وينظم هذه العلاقات بأن جعل المنسق

العام للجان التغيير والخدمات بالمحلية هو محور العلاقة مع رئاسة المحلية ، وبالمقابل جعل منسق لجان التغيير والخدمات بالوحدة الإدارية ، هو محور العلاقة مع الوحدة الادارية (بحكم انها المستوى الادارى القاعدى) ، كما ان منسق لجان التغيير والخدمات بالوحدة الإدارية - بحكم علاقته المباشرة مع الوحدة الادارية ، يستطيع ان يرفع كل قرارات وتوصيات لجان التغيير والخدمات ، وملاحظاتها حول الخدمات الاساسية ، ومطالبتها بخدمات جديدة ، ومناقشتها مع مدير الوحدة الإدارية ، ورفعها مباشرة للمحلية. إذ أن لجان التغيير والخدمات ، هى الذراع الأيمن للمحلية ، وهى المرآة التى من خلالها تستطيع المحلية ان تتعرف على أحوال المواطنين فى الأحياء والقرى ، وعلى مستوى توفر السلع الأساسية ، وإنسياب الخدمات بالاحياء والقرى ، لذلك فإن العلاقة بينهما يجب أن تكون علاقة وثيقة ، وعلاقة تعاون وتكامل ، لأن أعضاء هذه اللجان يعيشون وسط الجماهير بالأحياء ، كما أن لجان التغيير والخدمات ، هى التى تراقب إنسياب السلع والخدمات ، وهى التى تعرف إحتياجات الحى من الخدمات والتنمية ، وهى التى تطالب بتلك الخدمات (نيابة عن سكان الحى /او القرية).

عموما ، من المعلوم أن الحكم المحلى بولاية الخرطوم (وفى كل السودان) ، يمر الان بمرحلة إنتقالية ، فالقانون الإطارى القومى للحكم المحلى ما زال موجودا ، وكذلك قوانين الولايات للحكم المحلى ما زالت سارية ، لذلك من المهم جدا فى قانون الحكم المحلى الجديد ، أن ينظم مشاركة كل اللجان والتنظيمات الشعبية القاعدية (الرسمية وغير الرسمية) ، وكل فئات المجتمع المحلى من الشباب و المرأة ، والمواطنين ، والقطاع الخاص والاتحادات المهنية ، ومنظمات المجتمع المدنى (بالأحياء والقرى والفرقان والأسواق والمناطق الصناعية) ، وأن يلزم المحليات لبذل أقصى جهد ممكن وتوفير فرص كافية لمشاركة كل تلك اللجان والتنظيمات ، وكل فئات المجتمع المحلى ، فى رسم السياسات العامة ، وصنع القرارات المهمة التى تؤثر على المجتمع ، والتخطيط للخدمات والتنمية المحلية ، وتحديد أولوياتها ، والمساهمة فى تمويلها ، (بالعمل الطوعى والنفير). وذلك حتى تتحول هذه التنظيمات ، من خانة المعارضة والإحتجاج ، الى خانة المشاركة الفعالة فى صنع السياسات العامة ، وإتخاذ القرارات الإستراتيجية ، (ومن مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة) ، وأن تكون جزءا أصيلا من السلطة المحلية ، وأن تساهم بفعالية فى إدارة شئون المجتمعات المحلية .

(20) دور لجان التغيير فى ترقيــة الخدمــات وتحقيق التنمية المحليــة : من الضرورى فى البداية التأكيد على أن المحور الأساسى لعمل لجان التغيير والخدمات هى الوحدات الإدارية للمحلية (بحكم موقعها الجغرافى داخل الأحياء) ، ولذلك فإن العلاقة بينهما ، يجب أن تكون علاقة تنسيق وتعاون وتكامل أدوار. فلجان التغيير والخدمات هى العين الساهرة التى تراقب توزيع السلع الأساسية (الخبز . الغاز . الوقود ... الخ) ، وتتابع إنسياب خدمات المياه والكهرباء والخدمات الأمنية (وتبلغ الوحدة الإدارية عن إنقطاع التيار الكهربائى ، او إنقطاع المياه ، او غياب الخدمات الأمنية بالحى أو القرية ، وتبلغ للمدير التنفيذى للمحلية ، لمتابعة الأمر مع الجهات المعنية لإعادة الخدمة ، او إتخاذ التدابير اللازمة لضبط توزيع تلك الخدمات. كما أن لجان التغيير والخدمات مطالبة بالتعرف على إحتياجات المواطنين بالأحياء والقرى من الخدمات ، ورفع الأمر للجهات المختصة بالمحلية ، ومتابعة التنفيذ. ليس ذلك فحسب ، بل إن لجان التغيير والخدمات ، مطلوب منها العمل بجد ونشاط ، لمساعدة الوحدات الإدارية فى أداء مهامها ، وإطلاق المبادرات المجتمعية ، وتحريك المشاركة الشعبية ، وإستقطاب الجهد الشعبى للمساهمة فى تمويل الخدمات ومشروعات التنمية المحلية ، إضافة الى كثير من السلطات والإختصاصات. عموما، يمكن التعرف على الأدوار المهمة التى يمكن ان تقوم بها لجان التغيير والخدمات بالمحليات ، من خلال إستعراض الأنشطة والمبادرات التى يمكن أن تقوم بها تلك اللجان لمساندة جهود الإدارات المتخصصة بالمحليات فى تقديم الخدمات ، وتحقيق التنمية المحلية ، وذلك على النحو الاتى:

(21). أنشطة ومبادرات مقترحة للجان التغيير والخدمات:من المهم الإشارة هنا إلى أن هذه المقترحات قد تمت صياغتها ، بعد الإطلاع على سلطات وإختصاصات لجان التغيير والخدمات بالأحياء والقرى (التى تم تفصيلها بصفحة 9 بهذه الورقة) ، ولتسهيل عمل لجان التغيير والخدمات بالأحياء والقرى ، نرى أنه من المهم أن تقوم هذه اللجان ، بتكوين لجان فرعية كالأتي: (لجنة الخدمات . لجنة الشئون الإجتماعية. لجنة الشباب والطلاب. لجنة المرأة (وأى لجان أخرى تراها ضرورية لتنظيم عملها)، كما أنه يجوز للجنة تكوين لجان طارئة حسب الحاجة لتنفيذ مهام محددة. أما بالنسبة للأنشطة والمبادرات المقترحة للجان التغيير والخدمات ، من المهم التذكير بأن بعض هذه الأنشطة والمبادرات ، يمكن تنفيذها تحت إشراف الجهاز التنفيذى برئاسة المحلية ، والبعض الآخر منها ، يمكن تنفيذه بإشراف الجهاز التنفيذى بالوحدات الإدارية. لذلك يتطلب الأمر التنسيق مع المدير التنفيذى للمحلية (عبر المنسق العام للجان التغيير والخدمات) ، لوضعها فى الشكل العملى الذى يحقق الفائدة منها ، وذلك بالتشاور مع مديرى الإدارات العامة بالمحلية ، ومديرو الوحدات الإدارية ، ومنسقى لجان التغيير والخدمات بالوحدة الإدارية. وتشكيل لجان مشتركة للإشراف (تضم ممثلين للجهاز التنفيذى بالمحلية والوحدات الإدارية ، والمنسق العام للجان التغيير والخدمات بالمحلية ، بالإضافة إلى منسقى ورؤساء لجان التغيير والخدمات بالوحدات الإدارية ، وذلك متابعة تنفيذ هذه الأنشطة ،سواء كان على مستوى المحلية أو الوحدات الإدارية.والأنشطة والمبادرات المقترحة للجان التغيير والخدمات بالمحليات (حسب مجالات عملها) هى:

أولا: فى مجال مساعدة الوحدات الإدارية والمنظمات الجماهيرية فى أداء مهامها.

1. الحصر الدقيق لسكان الحى/القرية على أن يشمل (الإسم . العمر . المؤهل العلمى . الدخل).
2. القيام بمسح ميدانى لكل احياء وقرى المحلية يشمل كل قري وأحياء المحلية لتجهيز معلومات إحصائية دقيقة عن كل قرية أو حي يشمل : المساحة-عدد المنازل- عدد السكان-التركيبة السكانية-عدد المدارس- نوع المباني-عدد المعلمين-عدد الطلاب-مصادر مياه الشرب-عدد محطات المياه-المستشفيات-المراكز الصحية-الشفخانات-المساحات المزروعة القابلة للزراعة-الثروة الحيوانية-الغابات-الطرق- الجسور-المعابر-الكهرباء-أقسام ونقاط الشرطة-الأندية الرياضية-مراكز الشباب-مراكز تنمية المرأة الريفية- حصر للأسر الفقيرة-الأيتام-ذوي الإحتياجات الخاصة. المدارس (اساس/ ثانوى) المستشفيات . المراكز الصحية . الصيدليات . مراكز الشباب . الملاعب والساحات العامة . الحدائق العامة والمنتزهات . الاسواق . شوارع الاسفلت . المصارف الرئيسية والفرعية ملحوظة :-يجب أن يشمل هذا الحصر الموارد الطبيعية المتاحة التى يمكن استغلالها بالمنطقة والتي تشكل في مجملها قاعدة البيانات التي تساعد الأجهزة التنفيذية بالمحلية والولاية في إعداد خطة التنمية .وان يستنفر المجلس كل اللجان الشعبية بالمحلية والقيادات المحلية لإنجاح هذا المسح الميدانى ، وتجديد بياناته بصورة راتبة. وأن هذه المعلومات هى الأساس فى التخطيط للخدمات والتنمية بالمحلية.
3. دعم ومساندة جهود المحليات ، للإهتمام بقضايا الشباب والمرأة ، وتدريبهم وتوظيف طاقاتهم الإيجابية (فى مجال العمل العامل رفع الوعى بين المواطنين ، وترقية الخدمات ، وتحقيق التنمية المحلية.
4. مساندة جهود المحلية فى تنمية مواردها المالية ، بالقيام بحصر ميدانى دقيق لكل المحلات والأنشطة التجارية بالحى / القرية ، وإعداد سجل دقيق بذلك ، يوضح موقع ونوع النشاط ، لكل المحلات التجارية بالحى ، مع توضيح المغلق منها والمستقل كمخازن (يساعد فى زيادة حصيلة ايرادات المحلية).
5. تنظيم لقاءات وندوات للتوعية بأخطار المخدرات والمؤثرات العقلية (بالتنسيق مع الجهات المختصة).
6. رعاية وتشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية والإجتماعية لفئات الشباب والمرأة والطلاب بالحى .
7. قيادة مبادرة بالتنسيق مع الجهات المعنية ، لإستنفار المشاركة الجماهيرية فى حملة لمكافحة الافات الزراعية بالمنطقة (شجرة المسكيت كمثال).
8. تبنى مبادرة مشتركة بالتنسيق مع السلطات البيطرية بالمحلية لتنظيم حملات توعية وسط الرعاة لرفع الوعى والاهتمام بصحة الحيوان وتطعيمه ضد الامراض ، وتحسين نسل الحيوان.
9. تعريف المشاركين بالإجراءات المطلوبة لتحرير الشهادات الإدارية ، وحصر التركات ، واعتمادها لدي الجهات المعنية.

ثانيا: فى مجال إطلاق المبادرات المجتمعية :

1. تشجيع وتنظيم جهود الشباب والمواطنين ، ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة فى أعمال النفير.
2. حشد جهود الشباب للمساعدة فى حملات النظافة وترقية صحة البيئة ومنع التلوث ، ومكافحة توالد وإنتشار الحشرات الضارة.
3. رعاية وتشجيع الأنشطة الرياضية والثقافية والإجتماعية للشباب والمرأة والطلاب بالحى.
4. إطلاق مبادرة خدمة أحمى نفسك وأهلك ، للتبليغ عن أى مهددات امنية ، او تحركات مريبة أو مشبوهة بالحى او القرية.

ثالثا: فى مجال المساعدة فى مواجهة الغلاء وتخفيف أعباء المعيشة:

1. نشر الوعى بأهمية الجمعيات التعاونية ، وتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية والخيرية ،
2. تعميم تجربة محلات البيع المخفض ، وتوفير السلع الإستهلاكية بسعر التكلفةللمواطنين.

رابعا: فى مجال تعزيز المشاركة الشعبية ، وإستقطاب الجهد الشعبى:

1. تشجيع وتنظيم جهود الشباب والمواطنين ، ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة فى أعمال النفير.
2. وتعزيز دور القطاع الخاص فى تمويل الخدمات الاساسية ، ومشروعات التنمية المحلي .

خامسا: فى مجال تلمس إحتياجات المواطنين ، وإقتراح الخطط الخدمية :

1. التواصل اليومى مع كل سكان الحى ، وتنظيم لقاءات مستمرة لتلمس إحتياجات المواطنين من الخدمات.
2. تشجيع المواطنين للتعبير عن احتياجاتهم الحقيقية من الخدمات ، والمشاركة فى التخطيط ، وتحديد اولويات المشروعات.
3. اقتراح الخدمات الأساسية ومتابعة تنفيذها مع الجهاز التنفيذي بالمحلية .

سادسا: فى مجال التنسيق والمشاركة فى توزيع الدعم الإجنماعى:

1. مساندة جهود المحلية فى ترقية الخدمات الإجتماعية الأساسية ، وذلك بإعداد كشوفات تفصيلية بالأسر الفقيرة بالحى. وذوى الإحتياجات الخاصة ، وتسليم صورة منها للوحدة الادارية (مع تجديد المعلومات بصورة دورية).

سابعا: فى مجال الرقابة على الخدمات الأساسية والضرورية:

1. متابعة خدمات النظافة ونقل النفايات (الحى/او القرية) ، والتبليغ الفورى للمحلية فى حالة أى قصور.
2. متابعة الخدمات الأساسية بالاحياء والقرى، فى دائرة إختصاصها ، (إنقطاع تيار الكهرباء ، او إمداد المياه) .

3. متابعة ومراقبة إنسياب الدقيق للمخابز وموقف توفر الخبز بالحى ، وموقف توفر السلع الاساسية الأخرى (كالغاز والوقود) و التبليغ الفورى للمحلية ، فى حالة ظهور بوادر أزمة فى أى منها. ، لمعالجة جوانب النقص او القصور فى الخدمات .
4. مابعة توفر الكتاب المدرسى والمعلمين بمدارس الحى او القرية ، ومتابعة عمل مرافق الخدمات العامة بالحى وتبليغ الوحدة الإدارية بالتجاوزات ، وجوانب القصور فى تلك الخدمات .

ثامنا : فى مجال التعليم ، ومحو الأمية وتعليم الكبار:

1. حصر الأحياء والقرى التى تحتاج لمدارس جديدة ، وحالة المبانى بالمدارس ، وتحديد إحتياج المدارس للصيانة.
2. متابعة توفر الاثاثات المدرسية ، والوقف هيدانيا على النقص فى المعلمين ، او فى الكتاب المدرسى ، والتبليغ للمحلية..
3. تنظيم حملات النفير لصيانة المدارس ، وتحريك الجهد الشعبى للمشاركة فى تأهيل المدارس بالحى (او القرية .
4. تحديد القرى والاحياء التى تحتاج لفتح فصول لمحو الامية ، ومراكز تعليم الكبار، وترغيب المواطنين فى ذلك.
5. العمل الطوعى للشباب كمعلمين بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

تاسعا: فى مجال النظافة وترقية خدمات صحة البيئة :

1. تشجيع مشاركة المواطنين في نظافة وترقية خدمات البيئة ، وحمايتها من التلوث ، والتبليغ المبكر عن أي مهددات بيئية .
2. التبليغ المبكر عن الأوبئة الخطرة على صحة الإنسان والحيوان والآفات الزراعية .
3. تنظيم ندوات تنويرية لسكان الحى ، لرفع الوعى الصحى بين مواطنى الحى ، وتعريفهم بالطريقة الامنة لحفظ النفايات.
4. التنسيق مع كوادر صحة البيئة بالمحلية، لتنظيم حملات للنظافة العامة ، و التخلص من النفايات ،وإصحاح البيئة بالاحياء ، ومكافحة الذباب ومنع توالد الباعوض ، والحشرات الضارة.
5. التأكد من الحضور المنتظم لعربات نقل النقايات بالحى ، وحصر مواقع المياه الراكدة بالحى، (والتبليغ الفورى للوحدة الإدارية).
6. حشد جهود المواطنين والشباب للمساعدة فى ترقية صحة البيئة ومنع التلوث ، ومكافحة توالد الباعوض والناموس والذباب ، ومنع إنتشار الحشرات الضارة بصحة الإنسان.

عاشرا: فى مجال التشجير ، وإستزراع الغابات ، وحماية المراعى :

1. نظيم حملات لتشجير الشوارع الرئيسية والساحات ، وتوزيع شتول الأشجار الظلية والمثمرة للسكان .
2. المشاركة فى حملات إستزراع الغابات وحمايتها ، وتعمير وحماية المراعى.

حادى عشر: فى مجال التطعيم وصحة الأمومة والطفولة:

1. المشاركة في حملات التطعيم للأطفال ، وحملات ومكافحة إنتشار الأمراض المعدية .
2. التبليغ المبكر عن الأوبئة الخطيرة والأمراض المعدية وأي مهددات بيئية ، تهدد صحة الإنسان أو الحيوان .

إثناء عشر: تعزيز الأمن المجتمعى ، وتقوية التواصل الإجتماعى:

2. تخصيص رقم هاتف لاستقبال رسائل وشكاوى المواطنين (عن طريق الرسائل القصيرة)..
3. تخصيص رقم هاتف ، او موقع للواتس اب لعضوات المجلس (من النساء) للتواصل مع النساء بالاحياء والقرى ، للتعرف على المشاكل الحقيقية ، التى تعانى منها النساء بالريف والمدن.
4. رصد ومتابعة حركة الاجانب ، و متابعة اى مهددات امنية ، والتبليغ للجهات المعنية.

خاتمة: ختاما من المهم التأكيد على أن اللجان الشعبية ، ولجان التغيير والخدمات ، ومجلس المحلية ، ومنظمات المجتمع المدنى ، والتنظيمات الطوعية للشباب والمرأة ، وغيرها من التنظيمات الطوعية ، كلها من آليات المشاركة الشعبية المهمة ، ومن أهم مقومات نجاح الحكم المحلى. لكن بالمقابل من المهم أن نشير الى أنه من المهم توفير مقومات نجاح الحكم المحلى الأخرى (التى لا تتوفر للمحليات حاليا فى السودان). وهذا يتطلب بالضرورة تطبيق نظام جديد للحكم المحلى يتسق مع نظام وشعارات الحكم الديمقراطى الحالى ، وتتوفر فيه للمحليات كل مقومات النجاح التى تمكنها من القيام بمهامها ، وتقديم الخدمات وتحقيق التنمية بكفاءة وفعالية. وهذا ما نأمل أن يتحقق فى القريب العاجل إن شاء الله.

د.صلاح الدين بابكر محمد

الخرطوم - 21/مايو 2021م